

بوجود الفلسطينيين أو حقوقهم وحسب، وإنما، أيضاً، بانسانية كل العرب على اختلاف دياناتهم وأماكن سكنتهم.

وكما ندل تصريحات ومواقف قيادة ائتلاف الليكود، فإن سياسته تجاه أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تقوم على أساس ضمها إلى إسرائيل، بعد تفرغها من غالبية سكانها العرب. ولذلك اتجه ذلك الحزب إلى مصادرة الأراضي العربية واستخدام أساليب الخداع والتهديد والابتزاز من أجل نقل ملكيتها من أيدي العرب إلى أيدي اليهود، وذلك إلى جانب بناء المستوطنات وربط الضفة والقطاع بجسم الكيان الصهيوني. أما سياسة حزب العمل، فتقوم على أساس اقتسام تلك الأراضي مع الأردن والسماح بعودة الإدارة المدنية العربية إلى تلك المناطق، الذي ستكون من نصيب الأردن بموجب «اتفاقية سلام». وهذا يعني استمرار السيطرة الإسرائيلية على الأسواق والموارد الطبيعية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة من النواحي الاقتصادية، والسيطرة العسكرية على الجبال والتلال والمواقع الاستراتيجية. ولذلك قال وايزمان أن المباحثات مع الأردن ستتركز حول «إيجاد ترتيبات خاصة بسكان الأراضي المحتلة ضمن إطار اتفاقية كامب ديفيد».

وعلى الرغم من كل عيوب ونواقص مفهوم الحكم الذاتي الذي نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر، وفشله في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، فإن حزب العمل وتكتل الليكود يرفضان. اليوم، حتى مجرد الحديث عنه. ويعود السبب في ذلك إلى تعارض مفهوم الحكم الذاتي مع رؤية كل من الحزبين الحاكمين لمستقبل أراضي وسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الواقع، يكاد يكون عيزر وايزمان الشخصية السياسية الوحيدة في إسرائيل التي ما زالت تتحدث عن الحكم الذاتي.

إن إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، حسب ما نصت عليه اتفاقية كامب ديفيد، تعني، ببساطة، محاولة توحيد تلك الأراضي، من ناحية، وإخضاع سكانها من النواحي الإدارية لسلطة فلسطينية ذات صلاحيات محدودة، من ناحية أخرى. ولما كانت عملية توحيد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تتعارض مع سياسة «العمل» الرامية إلى إيجاد حل مع الأردن على أساس اقتسامها، وإن إقامة سلطة فلسطينية، مهما كانت ضعيفة، تتعارض مع سياسة الليكود الرامية إلى تفرغ تلك الأراضي من غالبية سكانها، فإن كلا الطرفين الإسرائيليين، العمل والليكود، يتفقان، اليوم، على رفض مفهوم الحكم الذاتي، رفضاً تاماً.

أما كهانا وغيره من اليمينيين العنصريين المتطرفين، في القوى الأخرى، فإن أفكارهم ومواقفهم تنطلق من افتراض يقول إن الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل، منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن، هي أراضٍ إسرائيلية. ولذلك تطالب تلك القوى بضرورة التمسك بتلك الأراضي، من ناحية، وطرد جميع سكانها العرب، من ناحية أخرى. ومن أجل كسب المزيد من التأييد الشعبي لتلك المواقف والأفكار، اتجه كهانا إلى اتهام العرب بالتسبب في خلق كل مشاكل إسرائيل الاقتصادية، وغير الاقتصادية، خاصة مشاكل البطالة والفقر وسوء الأوضاع المعيشية بوجه عام.

ومن ناحية أخرى، تتصف مواقف كافة القوى السياسية الرئيسية في إسرائيل بالعداء المطلق لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرفض الكامل لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة أي